لماذا لبنان دولة تتآكل؟

المهندس سليمان هارون
نقيب المستشفيات في لبنان

يقول ساموبل هانتينغتون في كتابه "النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة"، ان الاهتراء السياسي يحصل عندما يسبق التحديث الاقتصادي والاجتماعي التطور في العمل السياسي، وهذا يؤدي الى الاستنفار في اوساط شرائح اجتماعية لا تعود قادرة على التعايش مع النظام السياسي القائم.

ما نعيشه في لبنان اليوم يتطابق مع هذا التوصيف، حيث تجد النخب الفكرية والعلمية والثقافية والمهنية والاجتماعية نفسها منفصلة عن الطبقة السياسية المهيّمنة على القرارات التي تسيّر (او تعرّقل) امور البلاد.

بلدان عديدة مرت بحقبات مشابهة واتت ردات الفعل والنتائج مختلفة بين بلد وآخر. في اسبانيا والبرتغال الاوروبيتين، وفي النصف الثاني من القرن الماضي تم الانتقال بصورة سلمية من نظامين دكتاتوريين وعسكريين الى نظام ديمقراطي عصري. كذلك في بلدان شرق آسيا واميركا الجنوبية، وفي الحقبة نفسها تقريباً تطورت الانظمة اثر تحركات شعبية لم تخلو احيانا كثيرة من العنف والدموية ،الا انها في النتيجة استطاعت الى حد بعيد من استيعاب التغيّرات والسير قدماً بمجتمعاتها نحو الافضل.

اما في لبنان، فالتغيير نحو الافضل لم يحصل رغم القناعة الراسخة بان الضرر من استمرار الحال على ما هو عليه لا يستثني احداً والمناداة تأتي من كافة الجهات بضرورة اصلاح الامور، فلماذا اذا هذه المراوحة التي اوصلت الى التآكل في كيان الدولة ونسيج المجتمع.

السبب الاول يعود الى عدم المحافظة على المؤسسات. فالمؤسسات وجدت في الدرجة الاولى لتنظم التحدّيات والخلافات التي تبرز بسبب التنافس الطبيعي (وربما البيولوجي) بين افراد المجتمع. فعندما تتوافق فئات معينة من البشر على العيش معاً، فهي تتوافق حكماً، وفي الوقت نفسه على سلسلة من الشرائع والقوانين الثابتة وتتعهد بالالتزام بها ،ومن ثم المحافظة عليها وتدعيمها.

وفي الوقت ذاته، حيث ان المجتمعات تشهد باستمرار تغيّرات، على المؤسسات ان تتطور كي تستوعب هذه التغيّرات دون ان تمسّ الاسس الثابتة المتفق عليها بين المجموعات التي يتكوّن منها المجتمع.

لقد تغيّر لبنان خلال الخمسين سنة الماضية على اكثر من صعيد ،الا ان التغييرات الكبرى هي بدون شك

ديمغرافية وثقافية. طوائف تمددت مقابل اخرى انحسرت والثقافة ذات النكهة الغربية التي تركها الانتداب وراءه باتت تنافسها ثقافة شرقية عربية وتختلف عنها في اسس البنيان الاجتماعي. فبعد مرحلة ظهر فيها لبنان وكأنه موّحد ومتقدم عن محيطه، عاد تاريخ المنطقة المعّقد والدامي ولحق به وفرمل اندفاعه نحو المستقبل بل ادخله في حروب اهلية عادت به سنين الى الوراء.

من السهل جداً القاء اللوم على العوامل والتدخلات الخارجية في تفسير الفشل على الصعيد الداخلي ،انما الاجدى هو النظر ملياً الى كيفية عمل المؤسسات في الداخل لانها تكون السبب المباشر لاية اخفاقات، وان تقويتها هي السبيل الاسلم لتجنب الاخفاقات.

اما السبب الثاني لتآكل الدولة فهو الزبائنية. ان اكثر الامور شيوعاً وسهولة في العلاقة بين القائد والناس هو مبادلة الولاء بالخدمات.

وهي تكاد تكون في لبنان الطريقة الوحيدة المتبعة في نظامنا السياسي وهي تعني ان تدين مجموعة من الناس (غالباً ما تكون على اساس طائفي) بالولاء المطلق لزعيمها مقابل ان يؤمن لها الخدمات المفصلة على قياس كل واحد منها، وغالباً ما يكون الاكثر استفادة من خدمات الزعيم هم الاقرباء والاصدقاء قبل غيرهم وليس طبعاً اصحاب الكفاءات مما يزيد في الطين بلة.

من الواضح ان هذا الامر هو مناف تماماً لمبدأ العدالة الاجتماعية، فبذلك يصبح مستحيلاً تحقيق هذه العدالة لانها تتنافى مع مصلحة الزعيم التي يمكن ان تكبله وتمنعه من اغداق النعم على من يختاره هو لاسباب تخدم مصلحته.

ونظام الزبائنية هذا يجدد نفسه بنفسه بمعنى انه قد يظهر احياناً قائد او رئيس حزب يدعي انه بعيد عن هذا النمط الا انه سرعان ما يعود اليه ويمارسه بنفس القوة والضراوة تماماً مثل من سبقوه في ذلك. والزعماء جميعهم مهما اختلفوا، يناصرون بعضهم البعض عندما يشعرون بتحرك في الشارع ضد ممارسات احدهم على قاعدة ان ما يطال اياً منهم من اية نفحة اصلاحية قد يطالهم جميعاً ،وبالتالي يجب اخماد اي محاولة يقوم بها الناس قبل ان تكبر وتشكل خطراً على النظام الذي يستفيدون منه ويتحكمون بكافة مفاصله.

في هذه الاجواء، كيف يمكن لصاحب المؤهلات ان يصل الى مراكز مهمة وظيفية او سياسية مهمة؟
وكيف يمكن ارساء نظام ضرائبي عادل؟ وكيف يمكن تطوير ادارة سليمة في مرافق الدولة ؟
وكيف يمكن الحصول على قضاء منّزه يحمي حقوق الناس؟
وكيف يمكن تطوير القوانين والممارسات لتلائم التطورات العلمية والسياسية؟
وكيف يمكن تشجيع الشباب الطموح المثقف بالبقاء في بلدهم والعمل على تطويره؟

كل هذا وغيره مستحيل ما دامت الزبائنية هي السمة الابرز للعمل السياسي في لبنان.

ان هذين النوعين من اسباب التآكل في الدولة، اي عدم المحافظة على المؤسسات والزبائنية، غالباً ما يجتمعان معاً بحماية مجموعة من الزعماء من اصحاب المصالح الضخمة هم مستعدون لاي شيء كي يمنعوا اية عملية اصلاحية جذرية. واذا حدث يوماً ان انهار النظام، فانهم، اي الزعماء، من الارجح سوف يكونون الوحيدين القادرين على لملمة ما تبقى منه ومن ثم اعادة بنائه على نفس الاسس.